

E

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/AC.4/1994/7/Add.1  
20 June 1994

ARABIC

Original: ENGLISH/FRENCH/RUSSIAN  
AND SPANISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات  
الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين  
الدورة الثانية عشرة  
٢٩-٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤  
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التطورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان  
والحريات الأساسية للسكان الأصليين

المعلومات الواردة من منظمات السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية

## البعثة الى منطقة التريممبي

[الأصل: الفرنسية]

[٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤]

### ألف - المعلومات الأساسية الجغرافية والبشرية

- ١- يحتل شعب التريممبي في ألموفالا وفارجوتا منطقة واسعة من بلدية ايتاريمبا على امتداد الساحل في ولاية سيارا في شمال شرقي البرازيل. وهم يعيشون في مجتمعات صغيرة في المنطقة، تقع بين شواطئ الموفالا والجانب الأقصى من نهر أراكاتي - ميريم، وهي منطقة ما زالوا يسمونها ماتا mata، الاسم المحلي لمنطق الغابات. ونحن نعلم أن هناك مجتمعات محلية أخرى من التريممبي سواء في ايتاريمبا أو في بلديات ساحلية أخرى في سيارا وبيايوي ومارنهاو. وهم صيادو سمك وغواصون ممتازون.
- ٢- وأسفرت الأعمال التي تمت في عام ١٩٨٦ أثناء الزيارة الأولى لفريق من التقنيين من المؤسسة الهندية الوطنية الى هذه المنطقة للسكان الأصليين عن احصاء للسكان بلغ ٣٠٦١ من التريممبي. وبما أن هذه الأعمال لم تأخذ في الاعتبار كل المجتمعات المحلية في المنطقة، فإن عدد السكان الذين يعتبرون أنفسهم من التريممبي قد يكون أكثر من ذلك.

### باء - المستوطنة الهندية أديامنتو "aldeamento" والذاكرة الجماعية والتراث الثقافي

- ٣- في عام ١٧٠٢ أنشأ الأب خوسيه بورخيس دينوفائيس مستوطنة لإرسالية ريفية سميت "مريم سيدة الحمل الطاهر" في ألموفالا. وشُيدت هناك كنيسة مريم المقدسة وهي مرجع تاريخي لشعب التريممبي لأنها ترمز الى صلتهم بالماضي في هذه المنطقة وبما يمثله اليوم. وتؤيد السجلات التاريخية تاريخ شعب التريممبي المتناقل شفهيًا.
- ٤- ورغم أن أراضي التريممبي قد استبيحت وغزيت على مدى ٥٠٠ سنة، فقد نجحوا في الحفاظ على بعض من تقاليدهم الثقافية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك رقصة التوريم Torem التي أصبحت سمة مميزة لثقافة التريممبي الآن والتي يحافظون بواسطتها على صلاتهم الحية بالطبيعة وبأسلافهم.
- ٥- وينقل التاريخ الشفهي ويعزز الروابط التي يربونها مع "أرض مريم المقدسة" وهي الأرض القبلية التي ولدوا فيها وفيها يعيشون.

### جيم - المقاومة والكفاح من أجل الأرض

- ٦- استمرت إزاحة سكان التريممبي من أراضيهم على مدى فترة طويلة. وحددت سنة ١٩٥٠ بداية عملية من التحديث للمناطق الريفية في سيارا. وصحبت عمليات الطرد المترتبة على ذلك سياسة من إقامة الحواجز المسيجة التي تفتت الأرض، فضلا عن عمليات الإزاحة، مما ترتب عليه فقدان شعب التريممبي للصلة بأرضه وللسيطرة عليها.
- ٧- ويستلهم شعب التريممبي في صراعه لحماية حقوقه نموذج مجتمع السكان الأصليين في فارجوتا، الذي ظل بعد قتال مرير المجتمع المحلي الوحيد الذي تدير الجماعة أرضه. وهم يملكون ٣٨٩ هكتارا بوسعهم أن يمارسوا فيها صيد السمك والصيد وجمع الفواكه وزراعة المحاصيل (الكاسافا والذرة والبقول) وتربية الماشية المنزلية لأغراض معيشتهم اليومية.
- ٨- وقد توحدوا لمقاومة شركة زراعية، هي شركة دوكونو المساهمة، التي أنشئت في المنطقة منذ عام ١٩٧٨ واتخذت خطوات مختلفة لطرد سكان المجتمع من أرضهم.
- ٩- وفي البداية، كانت تؤيد شعب التريممبي اللجنة الاستشارية الكنسية المعنية بمسائل الأرض. ومنذ عام ١٩٨٦ يتمثل الدعم في مجموعة من أعضاء الارساليات - هي ارسالية تريممبي لأبرشية ايتابيوكا - التي تعزز الموقف الثقافي والاجتماعي لشعب التريممبي وتدعم تمسكه بهويته كجماعة إثنية، على الرغم من التحيزات القديمة العهد ضد ممارسته لحقوقه.
- ١٠- ولا يطالب أبناء شعب التريممبي إلا بنسبة صغيرة من مساحة الـ ٤٩٠٠ هكتار التي ظلوا يشغلونها بصفة تقليدية لإدراكهم أنهم لا يملكون ما يكفي من الموارد لمواجهة كبار ملاك الأراضي الذين استقروا في الجزء الشمالي من أراضيهم. وهذا يعني أن التريممبي قد فقدوا منطقة مستنقعات المانغروف، أو الأرض السبخة أو "التريممبي" فضلا عن البحيرة المقدسة، التي يعتبرها شعب التريممبي في ألموفالاً أهم مواقعهم التاريخية، لأنه كان مسرحاً لآخر تجمع مقاومة لشعب التريممبي حتى تاريخ قريب هو عام ١٩٧٢. وقد أقام فريق العلماء التابع للمؤسسة الهندية الوطنية موقعا للحفريات هناك يعتبر بالغ الأهمية لتاريخ هذه الجماعة.
- ١١- ويشارك شعب التريممبي في سيارا، الواقعة في الشمال الشرقي، وعلى مستوى البلد، في حشد السكان الأصليين لحماية الحقوق التي تؤول اليهم بموجب الدستور البرازيلي لعام ١٩٨٨، كما يشارك في وضع مشروع النظام الأساسي الهندي وفي الحملات من أجل تحقيق التضامن بين السكان الأصليين ووضع الحدود لأرض السكان الأصليين.
- ١٢- وفي خلال العقد الماضي نمت حركة السكان الأصليين في سيارا، بعد أن ظل هناك إهمال تام لجماعات السكان الأصليين على مدى زمن طويل. وانضمت الآن عدة جماعات أخرى، مثل جماعات

بيتاغواري وغينيابو - كانيندي، واليوتيفوارا في جبل نيبو وشعب التريمبي في كابيم - آسو، إلى شعبي تريمبي وتابيبا (الذين لبيوا الشروط اللازمة لرسم حدود أراضيها) على طريق تحديد الهوية الإثنية.

دال - الحملة من أجل رسم حدود أرض السكان الأصليين - الأمل في المستقبل

١٢- في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أنشأ فرع برازيليا للمؤسسة الهندية الوطنية فريقا عاملا تقنيا لتحديد الهوية الإثنية لشعب التريمبي في ألموفالا وفرجوتا وتحديد أرضه. وكلا الإجراءين ضروري لتنفيذ رسم الحدود، الذي تقع مسؤولية الجانب الإداري منه على المؤسسة الهندية الوطنية. وقد انقضى الأجل الزمني لرسم الحدود، بموجب الدستور البرازيلي، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

١٤- وظل جزء من سكان التريمبي، لعدة قرون، يعتمد على كبار ملاك الأراضي (ومن بينهم عدد قليل من الحائزين، posseiros أو بعبارة أخرى محتلي أرض السكان الأصليين) وعلى رجال الأعمال، الذين يتمتعون أيضا بسيطرة سياسية على المنطقة. واتخذ هذا القطاع من السكان، مدفوعا بالجوع وبزيادة ندرة الأراضي والموارد اللازمة للبقاء على قيد الحياة، موقفا يتنافى مع حقوقه فانحاز إلى ملاك الأراضي والسياسيين.

١٥- وفي أثناء ذلك اعتمدت المؤسسة الهندية الوطنية الاستنتاجات الشاملة المتعلقة بالدعوى الإدارية التي وضعها فريقها العامل (٨ تموز/يوليه ١٩٩٢) وأمرت بنشرها في الصحيفة الرسمية للاتحاد.

١٦- وهكذا فإن من المعترف به رسميا أن شعب التريمبي في ألموفالا وفارجوتا هو شعب أصلي على أرض لشعب أصلي.

١٧- ولم يتأخر حدوث رد الفعل: فقد أسرع ساسة المنطقة بإرسال رسائل وبرقيات لممارسة ضغط على وزارة العدل، في حين زاد الضغط المباشر في المناطق المتنازع عليها، مع انتشار العنف الرامي إلى نشر الرعب والاضطراب. وفي أعقاب ذلك، استجابات برقية من وزير العدل مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ لطلبات إجراء مراجعة للحالة وأحالت المسألة برمتها مرة أخرى إلى المؤسسة الهندية الوطنية. وقدمت شركة دوكونو المساهمة طلبا لإلغاء الدعوى الإدارية لرسم حدود الأرض إلغاء صريحا. ووافقت القاضية السيدة غيرمانا أوليفيرا ديمورايس، على الطلب وأوقفت إجراءات رسم حدود الأرض.

١٨- وعندئذ بدأت معركة من الدعوى في محاكم مختلفة. شملت المؤسسة الهندية الوطنية والاتحاد الفيدرالي وشركة دوكونو المساهمة. ومارس شعب التريمبي حقوقه الدستورية فاستعان بفريق من المحامين لمساعدته وهو يكتسب وعيا في الوقت نفسه بواقع أحوال شعب التريمبي كمجموعة إثنية.

١٩- وطلبت المؤسسة الهندية الوطنية منذ وقت قريب الحصول على رأي أحد الخبراء فيما يتعلق بالمنطقة المتنازع عليها. وتناولت الطلب القاضية ديمورايس، التي عينت مهندسا مدنيا لتقديم هذا الرأي.

وطعن سكان التريممبي في القرار لأن المسألة أنثروبولوجية في المقام الأول. وقد اتصلت القاضية منذ وقت قريب بجمعية الأنثروبولوجيا البرازيلية للحصول على قائمة من علماء الأنثروبولوجيا الذين يحتمل أن يقدموا رأيا يعتمد على الخبرة. ويمكن للمحامين الآخرين أن يعينوا أيضا خبيرا مساعدا.

٢٠- وهكذا يواصل أبناء شعب التريممبي الحياة محاصرين بهذه المصاعب المختلفة. ويتعين عليهم من ناحية أن ينظموا أنفسهم للتصدي للتهديدات والاضطهاد والعدوان، ولكنهم يعملون من ناحية أخرى على تعزيز أنشطتهم التقليدية (مثل الحرف اليدوية) والدفاع عن حقوقهم.

## خدمات شعب الميخي (الهنود المكسيكيون)

[الأصل: الأسبانية]

[١٨ أيار/مايو ١٩٩٤]

### إعلان تلاهويتولتبيك بشأن الحقوق الأساسية للأمم والقوميات والشعوب الأصلية في أمريكا الهندية - اللاتينية

إذ نضع في الاعتبار نحن الأمم والقوميات والشعوب الأصلية أننا أهل الأراضي التي ظللنا نشغلها  
بصفة تقليدية، وأنه قد فُرضت علينا في معظم الحالات ديانة وتربية وتشريعات أجنبية ضد إرادتنا،

وإذ نرى أن الدول الحكومية قد أنشئت فوق هياكلنا السياسية وحكوماتنا وأنها لم تقبل ولايتها علينا  
طوعاً،

وإذ نؤكد من جديد أن الحق في تقرير المصير حق إنساني للشعوب، باعتباره شرطاً أساسياً مطلقاً  
للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى المعترف بها دولياً،

وإذ نضع في الاعتبار أن حقوق الإنسان الفردية تنتهك دائماً في أية دولة وطنية وأن التاريخ قد  
أثبت أن هذه الدول قاصرة عن حماية مستقبل البشرية،

واقترعنا منا بأننا نحن البشر الذين نقطن هذا الكوكب علينا أن نعزز الاعتراف القانوني بالحقوق  
الجماعية لكل الشعوب، في رابطة وثيقة مع الطبيعة ككل ومع ما تحتضنه الطبيعة؛

وإذ نؤكد من جديد أن حق تقرير المصير لأممنا وقومياتنا وشعوبنا ومجتمعاتنا المحلية يتعرض  
لانتهاك منتظم من الدول الحكومية، مما يحول دون تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية  
والسياسية،

وإذ نسلم بأنه قد تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بحقوق شعوبنا في إطار القانون الدولي، وأن كثيراً  
من الدول، على الرغم من ذلك، لم تصدق في هذا الصدد على الصكوك التي تعنيها، أو لا تمتثل لها في  
الداخل على الرغم مما تعلنه على العالم،

فإننا نحن الممثلين الأصليين المجتمعين هنا في الندوة الأمريكية الهندية - اللاتينية، المعقودة في  
مجتمع تلاهويتولتبيك في شعب الميخي من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قد اتفقنا، بإرادتنا الحرة،

بعد دراسة قانونية للمفاهيم الأساسية عن حقوق أممنا وقومياتنا وشعوبنا الأصلية، على أن تصدر الإعلان التالي:

١- نحن ممثلي الأمم والقوميات والشعوب الأصلية الأمريكية الهندية - اللاتينية نوافق بالإجماع على أننا كنا دائما وسنظل الى الأبد شعوبا لنا تاريخنا وديانتنا وثقافتنا وتربيتنا ولغتنا ونتمتع بالخصائص الأساسية الأخرى للأمم والقوميات والشعوب.

٢- ونؤكد من جديد أن أممنا وقومياتنا وشعوبنا الأصلية كانت لها وما زالت لها طريقتها الخاصة في الحياة، التي تتجلى في هياكلها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تتطلب الاعتراف والاحترام من الدول الوطنية التي أنكرت علينا وجودنا قانونا وتطبيقا.

٣- يجب على الدول الوطنية أن تنهم أن طموح أممنا وقومياتنا وشعوبنا الأصلية لا يتمثل في إثبات نفسها كدول جديدة، بل في منح الاعتراف والاحترام الواجبين لنا باعتبارنا أول سكان لهذه الأراضي والمناطق التي أنشأت الدول الوطنية نفسها فيها، إعمالا لمبدأ "الأول زمتنا، أول أمام القانون".

٤- نكرر نحن الأمم والقوميات والشعوب الأصلية أننا نتجنب العنف كوسيلة لحل مشاكلنا. ونؤكد من جديد قدرتنا على الحوار باعتباره الطريقة الصحيحة والمتحضرة لتسوية الخلافات الكبيرة بين الدول الوطنية ومصالحنا.

٥- يتعين على الدول الوطنية أن تضطلع بمسؤولية إنشاء نظام قانوني وسياسي وإقليمي وثقافي واقتصادي جديد لا لتلبية تطلعاتنا فحسب ولكن أيضا لإضفاء المشروعية على وجودها ذاته.

٦- ولذلك فنحن نحث جميع الدول الوطنية على الاعتراف بتكوينها المختلط، واضعة في اعتبارها أن تعيش الأمم والقوميات والشعوب الأصلية المنضوية في نطاق إقليم الدول الحالية حياتها مثلما ظلت تعيشها على مدى قرون.

٧- نحن الأمم والقوميات والشعوب الأصلية لأمريكا الهندية - اللاتينية ندرك تماما أننا قد ظللنا نملك أراضينا ومناطقنا لمدة قرون، ولذلك فمن الضروري بشكل ملح لصالح التعايش السلمي المبني على الاحترام، تحقيق الاعتراف القانوني الكامل بحقوقنا على نحو لا لبس فيه.

٨- إن مناطقنا وأراضيها تشكل حياتنا، إذ يكمن فيها مهد ثقافتنا الضاربة في القدم، المنظمة طبقا لأنظمتنا القانونية الذاتية التي تعلن عن ارتباطنا الداخلي والخارجي بهذه المناطق والأراضي، والمنعكس في سلوكنا كأفراد وكمجتمعات.

- ٩- إن مناطقنا وأراضيها ثابتة، لا تتأثر بالتقادم ولا تخضع لوضع اليد، لأنها محددة بصفتها تلك في كل نظام من أنظمتنا القانونية، المستمدة من رؤيتنا الكونية لها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أمننا وقوميّاتنا وشعوبنا الأصلية. وهذا لأن الأرض مثل أمهاتنا، لا يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة، ولأننا لا يمكننا بدون ذلك أن نضمن المستقبل الجماعي لشعوبنا.
- ١٠- لذلك فمن المُحتم والمُملح أن تمنع الدول الوطنية وأن تعاقب أي فعل إبادة الجنس أو إبادة الإثنيات أو تدمير البيئة، لأنها بذلك تحمي مستقبل البشرية أيضاً. ولهذا السبب، فنحن ندين قتل أشقائنا من شعبي الآشانيكا واليانوماني، والأفعال الأخرى التي تثبت أن غزو شعوبنا واغتيالها لم ينتهيا.
- ١١- إن احترام الحق في تقرير المصير حيوي لمستقبل تنمية أمننا وقوميّاتنا وشعوبنا الأصلية. وطبقاً للعقدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، فإن هذا الحق ليس امتيازاً حصرياً للحكومات ولكنه حق ثابت لجميع شعوب الأرض، لا تستطيع بدونه أن تمارس كلياً حقوقها الوطنية والدولية الأخرى.
- ١٢- يجب إيلاء أعلى الأولوية، في مثل هذه الظروف الصعبة القائمة، للاعتراف بالاستقلال الذاتي الإقليمي أو المحلي لأمننا وقوميّاتنا وشعوبنا الأصلية في الوقت الذي نرى فيه أن من الملائم النهوض بعينه كطريقة عملية لممارسة تقرير مصيرنا، ودعمًا لوحدة الدول الوطنية القائمة بواسطة الاعتراف الدستوري وتطبيقه الفعّال في كل حالة.
- ١٣- نحن الأمم والقوميّات والشعوب الأصلية نضم ثقافتنا باعتبارها أي مظهر يعبر عن المفهوم الشامل لعلاقتنا بأمننا الأرض وفيما بين بعضنا البعض كبشر في مجتمع. وتشمل ثقافتنا عناصر من قبيل اللغة والأعراف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والفنون، والعلوم، والطب، والديانة.
- ١٤- بالنظر إلى ما سبق، فنحن ندين أي فعل أو نية يتجهان إلى تقويض ثقافتنا ككل أو أي عنصر منها ونشجب أي سياسة أو نشاط يسعيان إلى فرض نفسيهما على أي منها.
- ١٥- كيما يتسنى لأمننا وقوميّاتنا وشعوبنا الأصلية السيطرة على أراضيها وإقليمنا ومواردنا الطبيعية والتصرف فيها بحرية، يجب علينا أن نسعى نحن أنفسنا إلى دعم أنظمتنا القانونية، التي يتمثل مبدؤها الأساسي في السعي إلى تحقيق الانسجام بين البشر والطبيعة. ويعني هذا توافر مفهوم جديد للقانون لدى الدول الوطنية وقبول التعدد القانوني.
- ١٦- نوجه نداءً خاصاً إلى حكومات الدول الوطنية للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ عندما تطالب بذلك الأمم والقوميّات والشعوب الأصلية. وعليها أن تؤيد أيضاً اعتماد إعلان الأمم المتحدة العالمي بشأن حقوق الشعوب الأصلية، دون أي قيد حيث أن هذا الصك يرسّي الحقوق الأساسية التي تحمي مستقبلنا.



- ١٧- ينبغي على بلدان أمريكا اللاتينية أن تشجع بنشاط، في نطاق منظمة الدول الأمريكية، اعتماد صك يضمن الممارسة الكاملة للحقوق الجماعية لأمننا وقومياتنا وشعوبنا المختلفة.
- ١٨- نؤكد اقتراحنا الذي قدمناه في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بإعلان العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم اعتباراً من عام ١٩٩٤.
- ١٩- نحث بشدة أيضاً الحكومات والأمم المتحدة على تعيين مفوض سام لحقوق الإنسان، يكرس اهتماماً خاصاً للحقوق الجماعية لأمننا وقومياتنا وشعوبنا الأصلية.
- ٢٠- أخيراً، فنحن على اقتناع بأن مستقبل أمريكا الهندية - اللاتينية سيكون أفضل وأكثر أمناً إذا ما تم جهد مشترك من الدول الوطنية والأمم والقوميات والشعوب الأصلية، لجعل الحوار واحترام المساواة من خلال التنوع أساسيين لتسوية المشاكل والخلافات بغية تحقيق السلم العالمي والتنمية للجميع.
- صدر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في تلاهويتولتبيك في شعب الميخي، أوكساكا.

## لجنة انقاذ حوض نهر كولينا جمهورية ساخا

[الأصل: الروسية]  
[١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤]

### المشروع الهيدروكهربائي لنهر كولينا وحقوق الشعوب الأصلية في كولينا

- ١- جلب القرن العشرون إلى جانب التقدم التكنولوجي كوارث بيئية لكثير من الشعوب، بما فيها شعوب الشمال الروسي. فقد رافق الغزو الصناعي موقف همجي تجاه بيئة الشعوب الأصلية.
- ٢- وقد سمع الجميع عن المآسي التي لحقت بأنهار سيبيرية كبيرة مثل أنهار الأوب واليانيسي والغليوي والكوارث التي ترتبت على ذلك بالنسبة للشعوب الأصلية.
- ٣- ويخيم الآن شبح تدهور بيئي مماثل، في شكل مشروع لبناء سلسلة من المحطات الهيدروكهربائية، على امتداد نهر رئيسي في شمال شرقي روسيا هو نهر كولينا.
- ٤- وتكون نهر كولينا من التقاء نهري كولا وآيان - يوراخ، الذي يقع في سلسلة جبال خالكان في منطقة ماغدان الروسية. ويبلغ طوله ٢١٢٩ كيلومترا، وينصرف في مساحة ٦٤٢٠٠٠ كيلومتر مربع ويصب في خليج كولينا في بحر سيبيريا الشرقي.
- ٥- ويتدفق نهر كولينا عبر منطقة ماغدان وجمهورية (ياكوتيا) في الاتحاد الروسي. وقد ظل منذ عهد سحيق وما زال حتى الآن مصدر الحياة لعدد من الشعوب الأصلية هم: الإيفينكس، والإيفين (أو اللاموت)، والشوكشي، والياكوت الشماليون. وهو أيضاً الموطن الوحيد لشعب اليوكاغير، الذي كان عنصرا مزدهرا، بالمعايير السيبيرية، في القرن الثامن عشر، ولكنه الآن في طريقه إلى الانقراض.
- ٦- وتتدفق الأفرع السفلى لنهر كولينا عبر ثلاث من المناطق الإدارية لجمهورية ساخا (ياكوتيا) هي: كولينا العليا (ومساحتها: ٦٧ ٨٠٠ كيلومتر مربع؛ وسكانها: ١٠ ١٤٧؛ والشعوب الأصلية: الياكوت والإيفين واليوكاغير)؛ وكولينا الوسطى (المساحة: ١٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع؛ السكان ٩ ٤٢١؛ الشعوب الأصلية: الياكوت والإيفين واليوكاغير)؛ وكولينا السفلى (المساحة: ٨٧ ١٠٠ كيلومتر مربع، السكان: ١٤ ٠٠١؛ والشعوب الأصلية: الإيفين واليوكاغير والشوكشي والياكوت).

٧- ونهر كولوما بمعايير تنوع الحياة النباتية والحيوانية واحد من أغنى أنهار العالم. فهو موطن ٣٧ نوعاً من الأسماك، من بينها بعض من أندر وأغلى أنواع أسماك الطعام مثل الحفش Sturgeon و Stenodus leucichthys nelma و Coregonus nasus و Coregonus muksun، وغيرها. ويأوي حوض نهر كولوما ١٧٤ نوعاً من الطيور، من بينها أنواع بالغة الندرة، مثل الكركي القطبي الأبيض (Grus leucogeranus) و النورس الوددي الذيل (Rhodestethia rosea) و بجعة الشمال، فضلاً عن عديد من الحيوانات ذات الغراء (الثعلب القطبي، والقاقوم، والثعلب الأحمر، والسمور وما إلى ذلك). والمنطقة الواقعة على امتداد نهر كولوما غنية بالرنة وأياثل الإلكة البرية والمستأنسة. ويعتمد الاقتصاد المحلي على تربية الرنة والخيول، ورعي الماشية، وصيد الأسماك، والتجارة في الغراء وجمع الفطر والتوت البري وغيره من النباتات المفيدة التي تنمو على ضفاف النهر والبحيرات الكثيرة المتصلة به.

٨- وقد بدأ بناء أول محطة هيدروكهربائية على النهر وهي محطة كولوما الهيدروكهربائية، عام ١٩٧٣، دون علم من السكان الذين يعيشون في المنطقة المعنية؛ وينص المشروع الهيدروكهربائي لكولوما ككل، كما خططت له هيئة الإنشاءات المائية لكولوما في منطقة ماغدان ووزارة الوقود والطاقة في الاتحاد الروسي، على إنشاء سلسلة من المحطات طبقاً لتصميم وضعه معهد لينغيدروبروييكت للتصميمات في سانت بطرسبورغ في ١٩٩٠-١٩٩٢. وبدأ تشييد المرحلة الثانية من المشروع، وهي محطة أوست-سريدنكان الهيدروكهربائية، في موقع من منطقة ماغدان يقع على بعد ٢١٧ كليومتراً في اتجاه المصب من محطة كولوما الهيدروكهربائية و ١٤ كليومتراً في اتجاه المنبع من قرية أوست-سريدنكان، عند الكيلومتر ٦٧٧ ١ على نهر كولوما، وعلى بعد ٥١٧ كيلومتراً من الحدود الإدارية لجمهورية ساخا (ياكوتيا). وتوقفت الأشغال حالياً في محطة أوست-سريدنكان الهيدروكهربائية بسبب الحملة الشعبية للدفاع عن حوض نهر كولوما.

٩- والهدف من محطة أوست-سريدنكان الهيدروكهربائية هو تعزيز توليد الطاقة لهيئة القوة الكهربائية لماغدان التي سيتم تشغيل المحطة لصالحها.

١٠- والنشاط الاقتصادي الأساسي في المنطقة الذي يُفترض أن تخدمه محطة أوست-سريدنكان الهيدروكهربائية هو التعدين وتركيز الذهب والفضة وركاز التصدير. والقدرة المزمع إنشاؤها للمحطة هي ٥٥٠ ميغاوات.

١١- وكانت الآثار المعاكسة لمشروع كولوما الهيدروكهربائي على المنطقة المحيطة جسيمة حتى الآن. ولكن عندما ينتهي التشييد ويبدأ عمل المرافق الصناعية وغير الصناعية المزمعة فقد يتم القضاء كلياً على نهر كولوما وما يحيط به. وسيؤدي ذلك بدوره إلى اختفاء الشعوب الأصلية، التي دُفعت بالفعل إلى شفا كارثة إثنية.

١٢- ولا تحيط دراسات الخبراء التي أجريت حتى الآن بالآثار السلبية للمشروع.

- ١٢- وقد وضع بيان الأثر البيئي للمشروع معهد تصميمات لينفيدروبرويكت على أساس بحث أجراه مركز ماغدان البيئي ومعاهد مركز ياكوت العلمي. وتنفيذ الاستنتاجات والآراء التي أبدت، في جملة أمور، أن بناء محطتي كولوما وأوست - سریدنكان ستقلص مجمع الأمطار لنهر كولوما بالقرب من مدينة سریدنكوليمسك بنسبتي ١٧ و ٢٧ في المائة على التوالي. ويحتمل حدوث انخفاضات نسبية في الحد الأقصى لتدفق المجرى، بحيث ينخفض أعلى منسوب للمياه في السنوات المطيرة بمقدار ٦٠ إلى ٧٠ سنتيمترا مع بناء محطة كولوما الهيدروكهربائية و ١٠٠ سنتيمتر أخرى مع بناء محطة أوست سریدنكان الهيدروكهربائية. وفي السنة المطيرة المتوسطة سينخفض أعلى منسوب للمياه بمقدار ١,٥ متر.
- ١٤- وسيبلغ معدل تراكم الكتل الجليدية ٥٥ في المائة لقرية زيربانكا و ٧٦ في المائة لسریدنكوليمسك. وسيزيد بدرجة كبيرة تواتر معدلات الكوارث النهرية في سریدنكوليمسك عندما يفيض النهر أو عندما تكون هناك كتل جليدية طافية.
- ١٥- ومن الواضح حتى للمراقب العابر أن نمط مستويات التدفق في النهر قد تغيرت بدرجة كبيرة.
- ١٦- وفي حين يرد ذكر لنوعية المياه وقائمة بأهم الملوثات، فلا يوجد حساب لمؤشر التلوث أو مقارنة بأعلى نسبة مباحة من التركيزات.
- ١٧- ويحسب معهد لينفيدروبرويكت أن المشروع الهيدروكهربائي سيحد من مساحة السهل الفيضي المغمور بنسبة ١٠,٨ في المائة، مع تقلص البحيرات بنسبة ١١,٢ في المائة، ولكن البيانات الصادرة عن معهد المشاكل الطبيعية والتقنية لشمال المنطقة السيبيرية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم يقدر هذا التقلص بنسبة ٥٠ في المائة.
- ١٨- ولا يوجد تقييم كامل للأثر الاقتصادي المعاكس للمشروع: فلا يوجد حساب للضرر الذي سيلحق بالحياة النباتية (الأشجار والنباتات البرية) أو بالسكان أو بالطيور أو بالأرض الزراعية.
- ١٩- ولم يوضع تكهن لأثر المشروع على الظروف المعيشية للسكان الأصليين في المنطقة التي يجري فيها النهر.
- ٢٠- وسيكون للمشروع أثر ضار على مواطن الطيور المائية والثدييات وعلى حجم الحيوانات اللافقارية.
- ٢١- وسيلحق ضرر جسيم بصناعة صيد الأسماك في جمهورية ساخا (ياكوتيا). ولا يوجد تحديد دقيق لجسامة هذا الضرر.
- ٢٢- وبصفة عامة، فإن التقييم الذي تم وضعه للأثر البيئي للمشروع الهيدروكهربائي لا يلبي متطلبات التعليمات المؤقتة بصدد إجراء تقييم الأثر البيئي في دراسات الجدوى وأعمال تصميم المرافق والمجمعات

- ١٠- الاقتصادية التي وافق عليها نائب رئيس لجنة الدولة للاتحاد السوفياتي المعنية بحماية البيئة في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠.
- ٢٢- وما ورد أعلاه هو بعض من الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة للخبراء تابعة للإدارة الرسمية للتقييم البيئي في وزارة البيئة والموارد الطبيعية في جمهورية ساخا (ياكوتيا). وهي لا تتعلق سوى بجزء من المشروع كما صممه معهد لينغيدروبرويكت في ١٩٩٠ - ١٩٩٣.
- ٢٤- ولا تتوافر حتى الآن معلومات موثوق بها بشأن الملوثات التي تدخل نهر كولوما. على أن سجلات الأطباء تبين أن الاضطرابات المعدية - المعوية واضطرابات الكلى تتزايد لدى السكان الدائمين.
- ٢٥- ويفيد صيادو السمك أنهم يجدون أعدادا متزايدة من الأسماك المقترحة: من السمك الأبيض والذاس وأحيانا من أسماك Coregonus nasus ومن أنواع أخرى. كما أن القنوات التي تربط البحيرات بنهر كولوما آخذة في الجفاف، فتردّت نوعية المياه وأخذت الأسماك تموت في البحيرات.
- ٢٦- وأدى الخفض المصنوع لمنسوب المياه وعمليات تصريف المياه من خزان المحطة الهيدروكهربائية القائمة إلى اخلال خطير بتناسل الأسماك. مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى انقراض كامل لبعض الأنواع.
- ٢٧- ويقول الصيادون إن تأثير المحطة الهيدروكهربائية يحد بدرجة خطيرة من أعداد الحيوانات ذات الفراء، والحيوانات الأخرى البرية والمستأنسة والقوارض الصغيرة. ومن أمثلة ذلك، أن الفئسان الذي ينتج عن انطلاق المياه من السد بعد ذوبان ثلوج الشتاء يفرق الحيوانات ذات الفراء من قبيل فئران المسك والقاقوم والسناجب والقوارض الصغيرة ويتناقص العدد الاجمالي لهذه الحيوانات بصورة تدريجية.
- ٢٨- وهناك حتى الآن تجاهل للرأي العام في المناطق الثلاث المعنية من جمهورية ساخا (ياكوتيا) وفي منطقة ماغدان، وتجاهل للمطالب الموجهة من اللجنة العامة لانقاذ حوض نهر كولوما لوقف المشروع الهيدروكهربائي.
- ٢٩- ولم يكن هناك صدى للنداءات التي وجهها نواب مناطق كولوما إلى المجلس الأعلى لجمهورية ساخا (ياكوتيا) إلى الرئيس الروسي، بوريس يلتسن، ورئيس وزراء روسيا السابق، إيغور غايدار، عندما زارا الجمهورية.
- ٣٠- ولا يحدد تشييد مشروع كولوما الهيدروكهربائي مجرد بداية لتدهور البيئة في واحدة من أكثر أركان الأرض غنى بالمناظر الطبيعية بل إنه يهدد أيضا مستقبل الشعوب الأصلية في منطقة كولوما أي: الايغين والشوكشي واليوكاغير والياكوتيون الشماليون، الذين تمثل ثقافتهم جزءا لا يتجزأ من ثقافة شعوب منطقة القطب الشمالي.

٢١- ويعد تشييد مشروع كولوما الهيدروكهربائي انتهاكا صارخا لسيادة جمهورية ساخا (ياكوتيا) وهو ينتهك حق الشعوب الأصلية، أي الايغين واليوكاغيرز والشوكشي والياكوت في منطقة كولوما، في امتلاك واستخدام أرض أسلافهم، وحق في الحفاظ على طريقتهم في الحياة. ويمكن على مر الزمن أن يحول السكان الأصليين في منطقة كولوما الى لاجئين بيئيين وأن يفضي الى الابداء الاثنية.

٢٢- ويحدث هذا على الرغم من التشريع المعتمد من روسيا وجمهورية ساخا (ياكوتيا) والمجتمع الدولي لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وهو يتعارض بصفة خاصة مع دستوري الاتحاد الروسي وجمهورية ساخا (ياكوتيا)، ومرسوم رئيس الاتحاد الروسي بشأن التدابير العاجلة لحماية أماكن المعيشة والنشاط الاقتصادي لشعوب الأقليات في الشمال (المرسوم رقم ٢٩٧ الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢) وقانون جمهورية ساخا (ياكوتيا) بشأن مجتمع الرحل والقبائل لشعوب الأقليات في الشمال. وهو ينتهك أيضا اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (الاتفاقية رقم ١٦٩، جنيف، ١٩٨٩).

٢٣- وتناشد لجنة انقاذ حوض نهر كولوما بإلحاح اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان أن تدرج هذا التقرير في الدراسة المتصلة بالعلاقة بين التدهور البيئي وحقوق السكان الأصليين.

-----